وازداد وضوحاً ان تشويه الحقائق اتاح للمؤلفين توجيه الرؤية السياسية، كلّما دخلت الناحية التاريخية في مراجعة النزاع اللبناني خلال عقد السبعينات. وفي هذا الاطار، اورد دوبوي ومارتيل ان مئتي الف فلسطيني انتقلوا الى لبنان عقب الحرب الاهلية في الاردن العام ١٩٧٠ (ص ٢٥). والعجيب ليس فقط ان هذا التقدير يزيد على الرقم الذي يقدمه الباحثون الميدانيون الموثوقون (١٥ الى ٣٠ الف شخص)، بل انه يتجاوز بنسبة ٢ الى ٤ أضعاف الرقم الذي يدعيه اليمين اللبناني (٥٠ الى ١٠٠ الف شخص). وافترض المؤلفان، بلا نقاش، ان المسيحيين اللبنانيين كافة عارضوا الفلسطينيين و م.ت.ف. وهذا افتراض كاذب في ما يتعلق بالطوائف غير المارونية والاحزاب ذات التمثيل المسيحي الكثيف (كالحزب الشيوعي، والقومي السوري)، وايضاً لدى الموارنة انفسهم. وعلى الافتراض هذا يقر رأيهما على ان «الحرب الاهلية في العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦، اساسها الدعم الفلسطيني للعناصر المسلمة بين السكان اللبنانيين» (ص ٣١)، وكأن اليمين اللبناني لم يكن، ولم يعان لبنان من الازمات الاقتصادية والاجتماعية الخانقة ومن المخلفات الطائفية والسياسية البائنة.

لذلك، فاذا تميزت معالجة دوبوي ومارتيل للصراع المعقد بين اسرائيل وسوريا وم.ت.ف. والفئات اللبنانية في فترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢ بشيء، فان ذلك هو للاختيار الانتقائي الشاذ للاحداث التي يذكرها أو يغفلها النص؛ اذ غاب كلياً، مثلاً، أي سرد للقائمة الطويلة من النشاطات والاعتداءات العسكرية الاسرائيلية على جنوب لبنان، من ١٩٦٩ فصاعداً. حتى ان الاجتياح البري الرئيس، في آذار (مارس) ١٩٧٨، لم يستحق من المؤلفين سوى صفحة واحدة، على الرغم من وقعه بعيد المدى على الاوضاع العسكرية للفلسطينيين، ولقوات سعد حداد، وللقوات الدولية، وللجيش اللبناني. ويتكامل هذا التغييب للتصرفات الاسرائيلية مع عادة الكتاب الاميركيين والاسرائيليين في تحميل المسؤولية عن نزوح مئات الآف المدنيين اللبنانيين من الجنوب على «تجاوزات» م.ت.ف. بدلاً من القصف الاسرائيلي. وهذه اوهام لم تنطل على اللبنانيين. ومثال ذلك ان الامام موسى الصدر اتهم، في العام ١٩٦٩، وقبل سطوع نجم المنظمة، اسرائيل بتفريغ الجنوب عمداً، فهدد بالزحف على قصور الحكام، اذا لم توفر الدولة الحماية. وتجاهل المؤلفان، أيضاً، النشاط العسكري الاسرائيلي في جنوب لبنان حتى خلال فترات ركود العمل الفلسطيني.

تتالت الاكاذيب والميول السياسية الضالّة مجدداً، حين «اكد» المؤلفان، مثلاً، ان نجل الرئيس السابق سليمان فرنجية (طوني) قد قتل في حزيران (يونيو) ١٩٧٧ بدلاً من ١٩٧٨، وان اليمن الشمالي، وليس اليمن الجنوبي، بعث بقوات لحفظ السلام في لبنان العام ١٩٧٦، وان م.ت.ف. اعترفت باستشهاد ١٤٤ مقاتلاً وليس بجرح واستشهاد ١٤٤ مقاتلاً في آذار (مارس) ١٩٧٨. كما انكشف الانحياز، أيضاً، في تكرار خرافة «حكم الارهاب» الفلسطيني في جنوب لبنان. ولم يكتف دوبوي ومارتيل بعدم تقديم أية دلالة على هذا الزعم فحسب، وهو اخفاق معهود لدى الاميركيين والاسرائيليين الذين يكررون ذلك الادعاء، بل واضافا ان «اسرائيل... ' حررت ' نصف لبنان مما كان بلا شك [كذا] احتلالاً قاسياً لا يرحم من جانب م.ت.ف.» (ص ٥٤). وتتناقض كلمة «حررت»، كلياً، مع واقع حملة المقاومة واسعة النطاق والتي نجحت، في النهاية، في طرد الجيش الاسرائيلي من غالبية انحاء لبنان، على الرغم من كل الاخبار المبالغ فيها عن استقبال جنوده بحفاوة في العام ١٩٨٢. ترى ألم يتردد مارتيل، الذي ولد في وارسو عاصمة بولندا وتذكر خبرة «التحرير» النازي الالماني، قبل استخدام هذا التعبير لوصف ما حدث في لبنان.

ينفضح الطابع الانتقائي لكتاب «النصر المشوب...» خاصة بالمقاطع الطويلة المخصصة لاحداث معينة؛ اذ خصص المؤلفان فصلاً كاملاً لسرد الوقائع اليومية لزيارة الرئيس المصري السابق، أنور السادات، للقدس، في العام ١٩٧٧، ولعملية التفاوض التالية، والجزء الاكبر من فصل آخر لعرض تفصيلي ـ خطوة خطوة ـ للهجوم الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي في العام ١٩٨١. كما أهدر المؤلفان فصلاً آخر، بالكامل، على اثبات الكفاءات «الوطنية» والمهنية لحليف اسرائيل، سعد حداد، ليس لأن هذه المسألة لا علاقة لها باحداث لبنان فحسب، بل للتفصيل والاسهاب الذي يثير الغرابة في كتاب يغطي مواضيع رئيسة أخرى بايجاز شديد، أو